اشكالية تهيئة المجال في موريتانيا التحديات والأفاق

أحمد محمد المصطفى بيه
قسم الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

ملخص: تشكل مقاربة الاستصلاح الترابي اليوم، توجها مرجعيا لتصور وإنجاز برامج الاستثمار العمومي واستراتيجيات الفاعلين المحليين، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التي تنفذ في فترة زمنية معينة في مستوى واحد أو عدة مستويات مكانية، وبجهد جماعي تستخدم فيها أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة بشكل يؤدي إلى إحداث تغير مطلوب ومرغوب يمكن من تحقيق تنمية مستدامة وعدالة مجاليه وعمران متطور وأنشطة لائقة مقتصدة للطاقة في محيط سليم.

كلمات المفاتيح: تهيئة، المجال الأفاق، التحديات، موريتانيا

مدخل

تشكل مقاربة الاستصلاح الترابي اليوم، توجها مرجعيا لتصور وإنجاز برامج الاستثمار العمومي واستراتيجيات الفاعلين المحليين. وقد برزت هذه المقاربة في سياق مجموعة من التطورات والتحولات التي شهدها الاقتصاد والمجتمع كجواب على مجموعة من الإشكاليات أو الانشغالات التي تطرحها البلدان الصناعية والسائرة في طريق النمو[1]. وقد بات من شبه المتفق عليه اليوم أن السكان في أي بلد أو إقليم يفضلون العيش ضمن وسط ملائم، وفي إطار معيشي أحسن، سواء كانوا من سكان المدن أو الأرياف. نظرا لكون السكان يشهدون تطورا ملحوظا في احتياجاتهم، وبنيتهم الديموغرافية هذا فضلا على أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يمتاز بالتغير والتحول الدائم الذي يظهر بكثافة بالمخططات والبرامج الهيكلية. وبالمقابل فان المجال هو الذي يتلقى ويستقبل جميع الآثار الناتجة عن التطور والتغير، حيث يصبح هذا المجال بمثابة الوعاء الذي تتجمع فيه حصيلة المتغيرات والتطورات، وجميع النشاطات التي تحدثها ممارسة الإنسان والمجتمع ضمن كل إقليم، سواء كان ذلك على المستوى المحلي، أو الجهوي، أو الوطني.

---

[1]– أحمد محمد المصطفى، أثر سياسة تهيئة المجال على التحولات الريفية في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية الموريتانية: حالة ولاية الحوض الشرقي، أطروحة دكتوراه جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية،2017، ص 34.

يعيش المجتمع الموريتانية الحالي اقصى درجات التوتر القائمة على تحولات مجالية عميقة يمكن حصرها:

- تحول ديمغرافي حيث تضاعف عدد سكان موريتانيا في الفترة الممتدة من 1978-2013 من مليون ونصف إلى ما يقرب خمس ملايين في أقل من 35 سنة والاسقاطات الديمغرافية تبين أن هذه الوتيرة لن تتوقف في السنوات القادمة[2]، مما يعني أن المشاكل سوف تتضاعف بل إن طبيعتها ستتغير تماما؛
- التحول الجغرافي: وهو الانتقال من ساكنة بدوية تقليدية متمركزة في الأرياف وتعتمد على الاستهلاك الذاتي، إلى ساكنة مستقرة في معظمها في أوساط حضرية وشبه حضرية وريفية، تتميز في الوسط الريفي بالتنامي العددي الكبير للقرى الذي زاد على 8138 تجمعا ريفيا تنتشر وسطها تجمعات حضرية كأنها جزر وسط بحر من القرى وما يشكله هذا المشهد من تحديات تتمثل في توفير البنية التحتية والخدمات في المجالات الريفية وهو الهجرة الريفية المتزايدة من القرى إلى المدن ومن المدن الصغرى والمتوسطة إلى المدن الكبرى وهو ما ساهم في نمو الظاهرة الحضرية بشكل كبير، حيث انتقلت نسبة التحضر في موريتانيا من 3% سنة 1962 إلى أكثر من 50% سنة 2013[3] بغض النظر عن أسباب هذه المظاهر فإنها تصطدم مع عدم توفر هياكل الاستقبال بالحواضر المقصودة وتزيد من اختلال التوازن الحاصل بين الجهات وتساهم في تأزم وضعية هذه المدن من خلال نمو السكن غير اللائق كدور الصفيح، والرفع من حدة الأزمات الاجتماعية الناتجة عن ذلك، وتشكل نواكشوط نموذجا جيد لهذه الظاهرة؛
- الانتقال المجتمعي: وهو الانتقال من متجمع أبوي مطبوع بنزعة قبلية قوية إلى بداية تشكل مجتمع فرداني يتشكل في معظمه من عائلات نووية وهذا الانتقال يعتبر الأكثر تعقيدا لأنه يؤدي إلى تعايش في نفس الأماكن لعقليات ومسلكيات مختلفة؛
- الانتقال البيئي: المتمثل في حدة تدهور الوسط الطبيعي حيث أصبحت الصحراء تحتل نسبة 80% من الأراضي الموريتانية والمنطقة المتبقية هشة ايكولوجيا وتتعرض لضغط.

ويعود ذلك لأسباب متعددة ومتنوعة، يمكن إجمالها في عوامل طبيعية مثل الجفاف والتصحر الذي يتمثل مظهريا في ركود المناطق الريفية وبالتالي هجرة ساكنتها إلى المدن، وطبيعة النظام السياسي الهش الذي انحسرت جهوده التنموية على تأكيد هيمنته السياسية على البلاد على حساب التنمية الاقتصادية والأمن الاجتماعي.

2- تقرير المكتب الوطني للإحصاء نتائج إحصاءات 1978-1988-2000-2013

3- نفس المرجع.

العوامل الاقتصادية: تتمثل أساسا في الخيارات القطاعية التي اعتمدت بالخصوص على الصناعات الاستخراجية الهشة والتي همشت القطاعات الريفية التقليدية، واهمال الصناعات الثقيلة لتظل التبعية الصناعية تمتص مواردنا الطبيعية.

العوامل اجتماعية: المتمثلة في الفقر والأمية اللذين يشكلان عائقا أمام مساهمة الإنسان في التنمية بشكل فعال وفاعل.

وخلاصة الوضع أن المدن والقرى، عرفت نموا هائلا ومتسارعا لم تكن مهيأة له، ولم تستطع المخططات الحكومية تداركه، مع تسارع الاختلالات المجالية وتفشي الفساد على مستوى التدبير الحضري والريفي. في غياب إرادة حقيقية وجادة، وفي غياب تخطيط عملي وفعال، وفي انعدام النظرة الشمولية للتراب الوطني. هو واقع يدفع في اتجاه ضرورة أخذ تدابير شمولية يوفرها الاستصلاح الترابي أو تهيئة المجال كأداة فاعلة يمكن أن تجيب عن كثير من تلك الاشكالات التنموية التي يعاني منها المجال الموريتاني.

الاشكالية

منذ نشأتها كإدارة سنة 1982م وإعداد التراب الوطني يتأرجح في تدبيره بين عدة وزارات دون أن يرسى من الناحية السياسية والمؤسساتية على قطاع عمومي يضمن له حسن الأداء وشرعية القرار. فإعداد التراب بطبيعته يتطلب مقاربة أفقية ومندمجة بين مختلف القطاعات الوزارية والحكومية من جهة وبين المستويات المجالية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي ما زال بعيد التحقق حتى الآن وهو ما نراه مناسبا لطرح الأسئلة التالية:

إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية في موريتانيا إلى أين؟

بالرغم من الخطاب السياسي والرامي إلى جعل إعداد التراب الوطني قطاعا أساسيا وأولوية وطنية؛ إلا أن الواقع يبقى عنيدا في تحقيق هذه المني. إذن أين الخلل؟ وماهي التحديات التي يواجها الاستصلاح الترابي في موريتانيا وآفاقه؟

الأهداف المتوخاة:

- لفت الانتباه إلى أهمية الاستصلاح الترابي كأداة يمكن أن تساهم في حل أو تخفيف الاختلالات المجالية العميقة التي يعاني منها المجال الموريتاني؛
- رصد أهم المشاكل التنموية التي يعاني منها المجال الموريتاني والسبل أو الاستراتيجيات الكفيلة بخلق التنمية قطرية مستدامة وشاملة.

المنهجية والتقنيات المستعملة وأساليب الدراسة:

لدراسة التهيئة المجالية لا بد من منهج علمي دقيق، فقد تطلب ذلك منا الاعتماد على مجموعة من المناهج بهدف الإحاطة بكل جوانب البحث، كان في مقدمتها استعمال المنهج الاستقرائي لتحليل الظواهر والأحداث،

ثم المنهج الاستنباطي الذي يجسد الانتقال من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء فالمنهج الوصفي لتوطين بعض الظواهر. وأخيرا ما يمكن أن نطلق عليه المنهج النسقي، بهدف تحديد الظواهر وإسقاطها تبعا لمواطن القوة والضعف المحددة لعوامل التنمية القطرية المستدامة.

هيكلة المقال:

لتجسيد الأهداف المرجوة سالفة الذكر، من هذا العمل، ارتأينا أن نقسم المقال إلى المحاور التالية:

- أولا: مفاهيم أساسية مرتبطة بالاستصلاح الترابي؛
- ثانيا: واقع الاستصلاح الترابي في موريتانيا: الأدوات، المؤسسات، القوانين؛
- ثالثا: الآفاق المستقبلية للاستصلاح الترابي والحكامة الترابية الرشيدة.

أولا: الإطار النظري نبذة مختصرة عن الاستصلاح الترابي

نود في البداية تحديد مصطلحين لهما أهميتهما في الاستصلاح الترابي من قبيل الاستصلاح الترابي ومفهوم المجال.

1-1- مفاهيم أولية تشمل مفهومي التهيئة والمجال:

1-1-1- المجال

لقد ارتبط مصطلح المجال بعدة مفاهيم واكتسى عدة دلالات تجعل أحيانا من الصعب الثبات على دلالة محددة في الجغرافيا التي تعرف غالبا كعلم يدرس المجال وهذا الأخير موضوعها. إلى حدود الخمسينات في العالم والسبعينات في فرنسا يعتبر المجال وسطا جغرافيا يحدد معالم المجموعة البشرية والمشاهد الجغرافية من حيث هو بيئة طبيعية وبشرية. فقد تدرج مفهوم المجال من الوسط الطبيعي في مدرسة الحتمية، إلى المجال كوسط بشري مع مدرسة الامكانية (**Possibilisme**)، وأخيرا استقر المجال في الفكر الجغرافي على المجال كتراب منذ ثمانينات القرن 20م أصبح التراب يعوض أكثر فأكثر المجال وبدورها المرجعية الترابية تنوعت وتعددت حتى أصبحنا نتحدث عن ترابيات.

المجال كتراب

أ-التراب هو مجال ممتلك ومنظم ومراقب ومحدد من طرف مجموعة بشرية معينة. فالتراب يتطلب وجود جماعة بشرية خلافا للمجال؛

ب – أسس التراب: التملك والانتماء والهوية[1].

1- بلهادي عمر، موقع على الشبكة الانترنت تحت عنوان: Site personnel: http: //epigeo.voila.net

من أسس التراب نجد التملك الجماعي المادي والرمزي من حيث هو ملك للجميع ومن حيث هو صورة للمجموعة. هذا التملك يفضي إلى الشعور بالانتماء ومن ثم يؤسس للهوية.

لقد أصبح المجال من حيث هو حاو ومحتوى محدودا وجبت المحافظة عليه للإبقاء على البشرية وتمكينها من العيش اللائق وبالتالي انقلبت الصورة بعد تطويع الإنسان للطبيعة، من التأقلم إلى المحافظة.

هذا النمط أدى إلى الاندماج بين قسمي الجغرافيا الطبيعية والبشرية، حيث أصبحت الجغرافيا الطبيعية تأخذ بعين الاعتبار المجتمع والإنسان وكذلك الجغرافيا البشرية تراعي حدود الطبيعة وقوانينها لاحترامها والحيلولة دون تدهور البيئة. هناك عامل مهم ينبغي التوقف عنده، حين ندرس المجال في إطار التهيئة فهو متفاوت من حيث التركيبة الطبيعية مثل التضاريس والمناخ والتربة والموارد المائية والنبات يضفي عليه تدخل الإنسان بعدا آخر بحكم الاستثمار المتراكم عبر الزمن والاختيارات السياسية مما يجعل غالبا الأماكن المحظوظة نتيجة الطبيعة أو التاريخ أو من خلال رأس المال" المتوطن" تستقطب رأس المال" المتحرك" عبر عملية تراكمية معقدة تجعل التباين المجالي آليا وحتميا وبالتالي توقف نجاح أي سياسة تنموية القطرية أساسيا على الحد من هذه الفوارق. سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي أو المحلي.

1-1-2- التهيئة

مصطلح التهيئة هي ترجمة لكلمة aménagement وهي تمتلك في اللغة العربية مرادفات مثل الاستصلاح والإعداد وبالتالي فإن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح الاستصلاح، والإعداد. ويقال هيأ الشيء يعني أعده وهي في مجال التهيئة تعني تدخل الإنسان في المجال من أجل تهيئته. ولذا جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف التوني التعريف التالي:" التهيئة هو تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم في إبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة[4]". أما الدكتور Pierre George في قاموسه الجغرافي يعرف التهيئة القطرية بأنها: عبارة عن عمل مخطط لتنظيم الإقليم والمؤسسات والهيئات المعنية بالتهيئة الإقليمية[5]. وأما مصطلح territoire الذي يربط بمصطلح aménagement فهو الآخر يمتلك عدة ترجمات منها المجال، الإقليم والقطر، التراب، العمراني وعندما نربط بين المصطلحين: aménagement du territoire فإن اختلاف ترجمة المصطلحين أدى إلى ظهور ترجمات مختلفة بين الباحثين والدوائر الحكومية لهذا المفهوم، ويظهر هذا لاختلاف جليا في الاستعمالات الرسمية للدول المغاربية التي كانت مستعمرة من طرف فرنسا وهي كالتالي: التهيئة القطرية، التهيئة الإقليمية، الاستصلاح الترابي،

---

[4]- محمد رياض، الجغرافيا وتخطيط الأقاليم الإدارية في مصر، ندوة الجغرافيا والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص267.

[5]- بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة أحمد طفيل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 812

والتهيئة العمرانية وإن كانت الأخيرة قد ترتبط بالتهيئة الحضرية في بعض الأحيان مع الإشارة إلى أن كل المصطلحات السابقة تحمل نفس الدلالة والإيحاء.

1-2- تعريف التهيئة القطرية:

عرف الدكتور التيجاني بشير التهيئة القطرية بأنها:" هي الإرادة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية البشرية الاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان، وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم من خلال إنجاز الهياكل يتطلبها استغلال الثروات الطبيعة المتوفرة مع المحافظة على التراث التاريخي في بيئة إيكولوجية نظيفة[6].

وبالنسبة للقانون التوجيهي للتهيئة القطرية الموريتاني الصادر في 07-01-2010 فإن" التهيئة القطرية هي مجموعة الأنشطة والتدخلات الرامية إلى تامين توزيع منصف وعقلاني للأنشطة الاقتصادية والتجهيزات والبنى التحتية والخدمات على كافة التراب الوطني[7]. وفي المادة الثالثة من نفس القانون نجده يحدد التهيئة القطرية من خلال مزاياها على أنها: تشكل ضمان المساواة في الحظوظ بين المواطنين، خاصة في مجال الولوج العادل للمعارف والخدمات العمومية، يأخذ في الاعتبار تقليص الفوارق في الموارد مع ما يرصد من دعم عمومي، كما تعطي الأولوية لخلق تنافس ايجابي بين الأقاليم أخذا في الاعتبار الأبعاد والآفاق المستقبلية لخصوصية كل إقليم، حسب الإمكانيات المتاحة به. وبشكل عام فإن التهيئة هي تلك الأنشطة والأعمال التنموية الممارسة على المجال من طرف الجماعات البشرية، في إطار رؤية استراتيجية تنموية تشمل التجهيزات والمرافق والوسائل التي يمكن استعمالها، لتذليل العوائق الطبيعية والبشرية للتنمية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي وحتى المحلي. وبالرغم من تعدد التعاريف التي أعطيت للتهيئة القطرية فإن الرابط المشترك بينها هو أنها سياسة تهدف إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الجهات لتحقيق توازن مجالي وعدالة اجتماعية، وذلك من خلال توزيع أفضل للسكان والأنشطة والخدمات على مستوى التراب الوطني من أجل التغلب على كل التحديات الديموغرافية والاقتصادية وإبراز إمكانيات كل منطقة.

ثانيا: واقع الاستصلاح الترابي في موريتانيا الأدوات، المؤسسات، القوانين

قبل الحديث عن مسار التهيئة القطرية في موريتانيا نشير إلى تحديات جسيمة تواجه التهيئة المجالية في موريتانيا، وهي توزيع السكان والأنشطة بصفة متوازنة والتحكم في تنمية الأقاليم الوطنية، والتخفيف من الفوارق الجهوية بين المناطق الساحلية وبين المناطق الداخلية، وتخفيف الفروق بين الوسطين الريفي والحضري هذا الأخير الذي وصل إلى ما يقرب 60% من إجمالي عدد السكان حسب إحصاء 2013م[8]

6- بشير محمد ألتيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران الجزائر 2004، ص 3

7- القانون التوجيهي الاستصلاح الترابي الموريتاني الصادر 07-01-2010، ص 12

8- المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا النتائج الأولية الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2013، ص 20

وكذلك استمرار النزوح الريفي نحو التجمعات الكبرى خصوصا نواكشوط وما يثيره من مشكلات خلق أحياء الصفيح، وأيضا مشكلة التقريغ الفوضوي في المجالات الريفية. كل هذه التحديات تفرض ضرورة مواجهتها عبر معادلة التوزيع المتوازن للسكان على التراب الوطني من جهة ومن جهة ثانية التوزيع العقلاني للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في بلد يتميز بمحدودية الموارد الطبيعية بسبب التصحر مع ضرورة الاستجابة لسد الاحتياجات الحالية المتراكمة في مجال الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية والشغل وضمان حقوق الأجيال القادمة في تنمية محلية تتلاءم مع التنمية الوطنية المنفتحة على العولمة وتجارب الأمم الأخرى في التنمية.

وتعتبر تجربة موريتانيا في مجال التهيئة القطرية متواضعة فلم تعرف موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية أية سياسة لتهيئة المجال، نظرا لكون الإدارة الفرنسية ركزت جهودها على تهيئة الأوضاع السياسية في البلاد والقضاء على المقاومة الوطنية وبذلك أهملت بصفة كلية جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل ملء هذا الفراغ الهيكلي أعطت الحكومة الموريتانية بعد الاستقلال الأولوية لإرساء أسس الدولة الناشئة. كما انشغلت خلال السبعينات بمشكل الجفاف وحرب الصحراء، مما جعلها تهمل إلى حد كبير إنشاء سياسة خاصة بتهيئة المجال الوطني، ونظرا لاستمرار كارثة الجفاف والتصحر وما أحدثاه من تحديات في مجال التنمية الإقليمية خصوصا الولايات ذات الطابع الريفي وتأزم المناخ الاقتصادي والسياسي العالمي أدركت الحكومة ضرورة انجاز تهيئة المجال على أسس ثابتة فأنشأت بذلك في سنة 1982 وزارة التخطيط وتهيئة المجال التي تضمنت إدارة خاصة بتهيئة المجال (DAT) وبعدها بدأت بإيجاد بعض أدوات التهيئة القطرية.

1- 1- أدوات التهيئة القطرية:

تعرف أدوات التهيئة القطرية عموما بأنها وسيلة الدولة القانونية والتقنية والمالية التي يتم على إثرها بلورة أعمال التهيئة القطرية وتوجهاتها الاستراتيجية وبيان إجراءات تنفيذها لغرض تحقيق أهداف مجاليه معينة ضمن منطقة جغرافية محددة قد تكون على المستوى الوطني أو الجهوى أو المحلي[9]. وتحدد أدوات التهيئة انطلاقا من المقاييس التي تنطلق منها سواء على المستوى القطري SNAT (المخطط الوطني للتهيئة القطرية) أو على المستوى الجهوي SRAT (المخطط الجهوي للاستصلاح المجالي) أو مقاييس محلية أو إقليمية. وقد حدد القانون التوجيهي للتهيئة القطرية في موريتانيا الصادر بتاريخ 07-01-2010، أدوات التهيئة القطرية التي عن طريقها تنفذ سياسة تهيئة المجال في ثلاث أدوات هي:

- أداوت ذات طابع استراتيجي؛
- أدوات ذات طابع عملياتي؛

---

[9]- ساسي محمد، أدوات التهيئة القطرية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة، ضمن دراسة حالة المخطط الوطني للتهيئة القطرية، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة الجزائر، 2006، ص 21

- أدوات ذات وجه مالي[10].

حيث حدد نفس القانون الأدوات ذات الطابع الاستراتيجي في مخططات التهيئة وهي: الأدوات التي حددناها سابقا في مخططات تهيئة المجال، وسوف نتطرق إلى هذه المخططات انطلاقا من مقياسها من الأكبر نحو الأصغر بمختلف مقاييسها القطرية والجهوية والمحلية في حين ارتبطت أدوات التهيئة ذات الطابع العملياتي أو الميداني في كونها تتجسد في الالتزامات التعاقدية بين الدولة والمجموعات الإقليمية والمحلية، ومن جهة ثانية بين الدولة والوكالات أو الهياكل المتخصصة. أدوات ذات وجه مالي في الصندوق الوطني لتهيئة القطرية حيث تمثل الأداة المرجعية ذات البعد المالي لتهيئة المجال. ويتغذى الصندوق الوطني لتهيئة المجال من الميزانية العامة للدولة، ويمكن أن يتلقى أية موارد ناتجة عن اتفاقيات موقعة من طرف الدولة، وتخصص اعتماداته لتشييد البني التحتية الكبرى والنفاذ للمرافق العمومية وتمويل مشاريع شراكة مع الدولة المبرمة في إطار الآليات العملية لتهيئة المجال. ويحدد المرسوم طرق تمويل وتسيير هذا الصندوق وكذا طبيعة تسييره للموارد المالية الملحقة وسوف نتطرق لهذه الأدوات بالتفصيل.

1-1-1- الأدوات ذات الطابع الاستراتيجي:

2-1-1-1- المخطط الوطني للتهيئة القطرية

التعريف: يعتبر أصحاب التهيئة القطرية أن المخطط الوطني لتهيئة المجال يشكل ترجمة بالخطاب والصورة للسياسة الوطنية في مجال التهيئة القطرية وهو ليس سياسة خاصة يمكن بناؤها مباشرة من المعطيات الترابية في حد ذاتها، فهو لا يمكن أن يكون سوى الترجمة المجالية للخيارات السياسية الكبرى للبلاد. فهو إذا يحدد المشروع الوطني بأبعاده الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهو وثيقة توجيهية ليس لها طابع معياري فهو يعرض إطارا مرجعيا[1] لتمكين المسؤولين القطاعيين والإقليميين من ملائمة أنشطتهم مع هذا الإطار ودمج أنشطتهم وبرامجهم الخاصة ضمن هذه الرؤية الإجمالية، وهو يعد بمثابة أداة للتهيئة يتم على إثره تحديد الخريطة المستقبلية للقطر خلال عشرين سنة قادمة، ويتطلب بالتالي تجديدها كل عشر سنوات، والمخطط الوطني لتهيئة المجال وثيقة تتنزل على المستوى الوطني وتتفرع إلى مخططات قطاعية وجهوية ومحلية. يكلف المخطط الوطني لتهيئة القطرية بالسهر على الانسجام الترابي ومنع التدخلات القطاعية وتوفير إطار عام ينسق التدخلات على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. وتمر مراحل انجاز المخطط والوطني بثلاث مراحل: مرحلة التشخيص، رسم الاستراتيجيات التنموية، الآفاق المستقبلية.

وسوف نستعرض في هذا الصدد مشروع المخطط الوطني لتهيئة المجال الموريتاني المنجز من طرف مكتب

---

[10]- المادة 12 من قانون التوجيه للاستصلاح الترابي، 2010/01/7، مصدر سبق ذكره.

1 - Schéma national de l'aménagement du territoire version préliminaire avril 1987 Mministère de l'intérieur direction de l'aménagement du territoire. p 41

دراسات بلجيكية سنة 1987، حددت فيه مراحل هذا المخطط في:

- حددت مسودة المخطط الوطني للتهيئة القطرية الموريتانية لسنة 1987 الاستراتيجيات الثلاثة التالية والتي يطلق عليها التوجهات المجالية.

الخيارات العامة لتنظيم المجال في هذا المخطط تنطلق من فكرة تركيز الجهود على المناطق الأكثر مردودية، إذ أنه نظرا للمساحة الشاسعة لموريتانيا ولمحدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة فإنه سيكون من المنطقي تركيز الجهود على المناطق ذات المر دودية المباشرة.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتغيرات العميقة في خريطة توزيع السكاني كان من الضروري تصنيف المجال الموريتاني (الأكثر مردودية) إلى مناطق متناسقة يوضع لكل منها برنامج لاستغلالها وهذه المناطق يفترض فيها التجانس. ويلاحظ أن هذه المناطق ليست متماهية مع الحدود الإدارية الموريتانية وهذه المناطق هي:

1- نواكشوط وضواحيه المباشرة؛

2- جنوب نواكشوط من جهة الساحل البحري؛

3-انواذيبو، والشريط الساحلي الذي يربط بين انواكشوط وانواذيبو والبلديات الواقعة على السكة الحديدية قرب انواذيبو؛

4- المنطقة الزراعية لحوض النهر السنغالي من كرمسين حتى بكل الحدود المالية؛

5- المنطقة الزراعية الرعوية المحاذية لحدود منطقة النهر من لعصابة حتى الترارزة؛

6- منطقة رعوية زراعية من لعصابة حتى الحوض الشرقي؛

7 - منطقة الواحات والسدود في أدرار وتجانت؛

8 - منطقة أكجوجت (النحاس والذهب)؛

9- المنطقة الشمالية من شوم وحتى بير أم جرين نطاق التعدين(الحديد)؛

10- المدن القديمة على أبواب الصحراء (وادن، ولاته، تشيت، شنقيط) ويضاف إليهم بومديد وتامشكط.

وقد أعتمد المخطط ثلاث استراتيجيات قابلة للتطبيق على هذه المناطق المتناسقة السابقة وهي:

- **استراتيجية التوسع:** وتتمثل هذه الاستراتيجية في إقامة أنشطة جديدة تؤدي إلى تنمية الأنشطة القديمة بصورة متزايدة، وهذه الاستراتيجيات قابلة للتطبيق على المناطق (1،2،3،4)؛

- **استراتيجية الدعم والترشيد:** وتتمثل في تعميق القطاعات المسيطرة حاليا والبحث عن أكثر أنماط عقلنه ومروديه، وهذه الاستراتيجية قابلة للتطبيق على المناطق (5، 6، 7، 8، 9)؛

- **استراتيجية الحماية:** وتتمثل في مكافحة التصحر وحماية المناطق المهددة بزحف الرمال وهذه الاستراتيجية تطبق على جميع المناطق المهدد بالتصحر وزحف الرمال وخاصة المنطقة 10. انظر

الخريطة رقم (2) والشكل رقم (1).

وقد أكد المخطط على ضرورة استغلال الموقع الانتقالي المميز لموريتانيا لصالح التنمية، كما دعا إلى ضرورة إشراك المواطنين في عملية التنمية ودعم تكامل القطاعين العام والخاص لتحقيق استغلال أمثل للمجال.

الشكل1 التوجهات الاستراتيجية لتهيئة المجال في المخطط الوطني لتهيئة المجال 1989

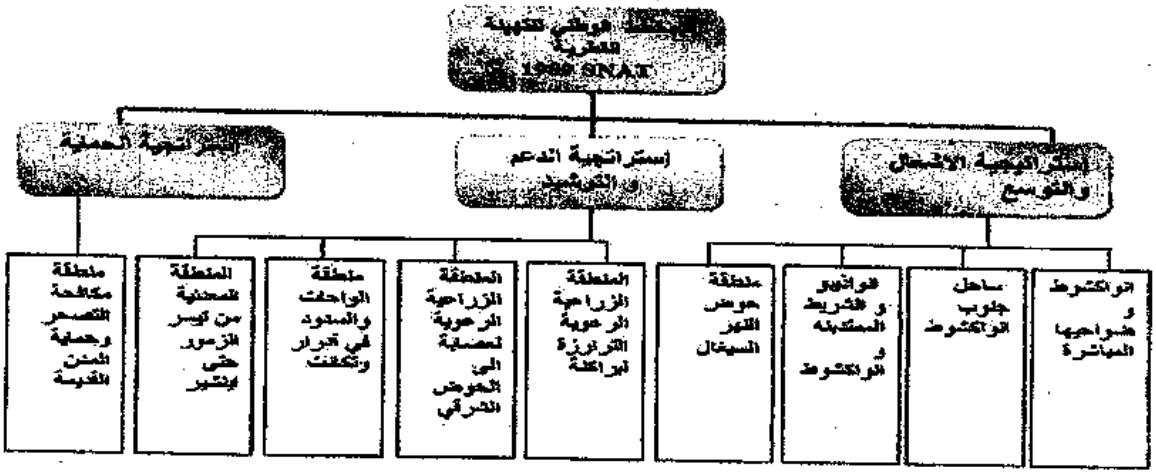

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المخطط الوطني للتهيئة المجالية المنجز سنة 1989

الخريطة1 المناطق ذات الأولوية التنموية وطرق التدخل حسب المخطط الوطني لتهيئة المجال 1989

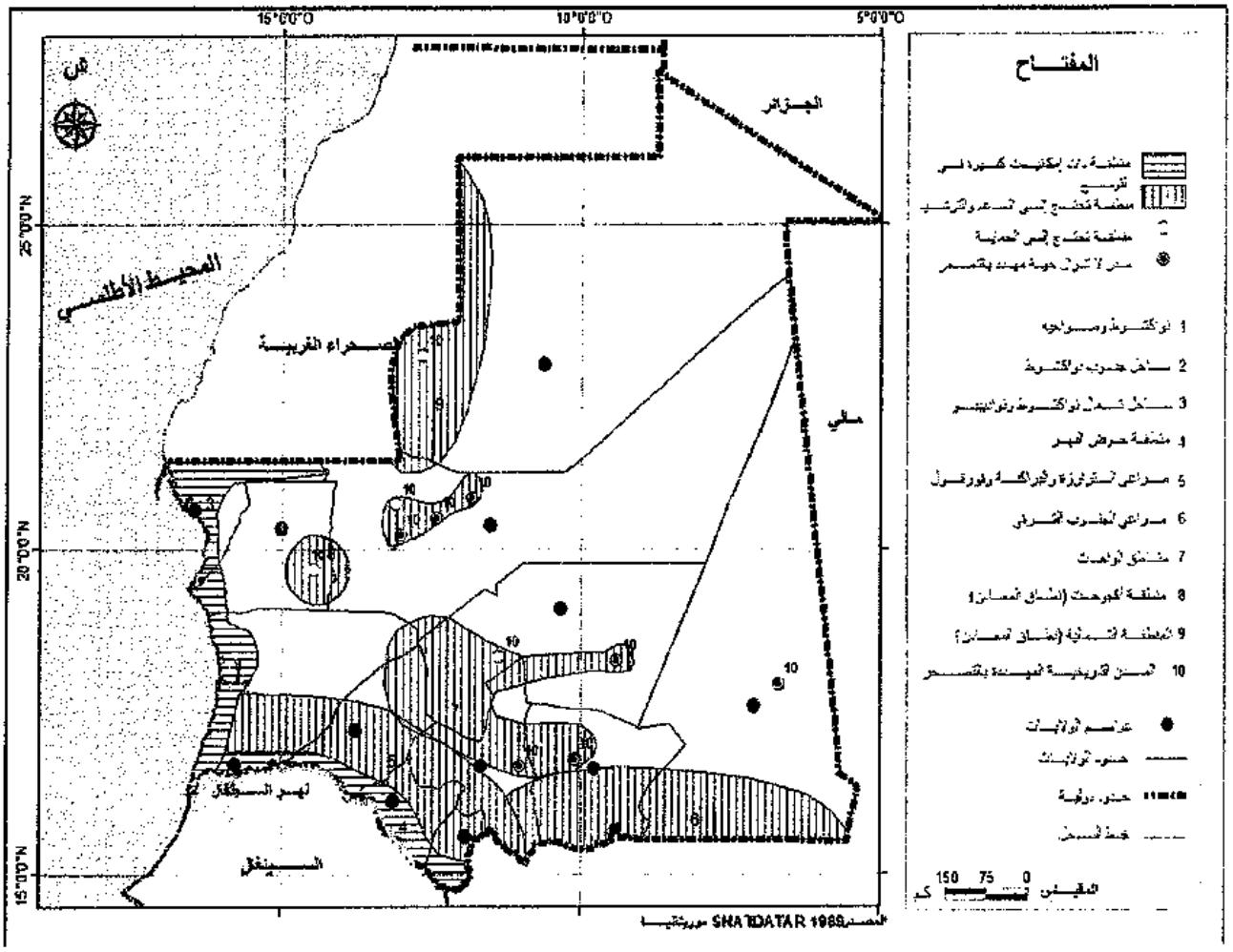

1-1- 1-2- المخطط التوجيهي للبنى التحتية الكبرى والخدمية

حدد قانون التهيئة القطرية الموريتاني، المخطط التوجيهي للبنى التحتية والخدمات في المادة 25 منه: بالقول تعد المخططات الوطنية للبنى التحتية والخدمات من طرف الوزارات المعنية بالتعاون مع الوزارة المكلفة بتهيئة المجال، على أن تتماشى مع الخيارات والتوجهات المدرجة في المخطط الوطني لتهيئة المجال، تعتمد المخططات الوطنية للبني التحتية والخدمات من طرف المرصد الوطني لتهيئة المجال بعد التأكد من مطابقتها للوثائق القطاعية، تعد المخططات الوطنية للبني التحتية والخدمات لفترة عشرة سنوات على أن يتم تجديدها كل عشرين سنة بعد تحديث وتجديد المخطط الوطني لتهيئة المجال[11]

[11]- القانون التوجيهي للاستصلاح الترابي الموريتاني، لسنة 2010، المادة 25، مصدر سابق.

الشكل2 يمثل المخطط التوجيهي للبنى التحتية والخدمية والمخططات القطاعية

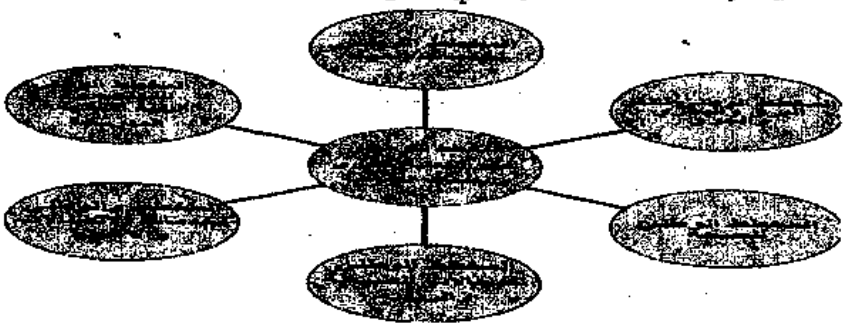

المصدر: القانون التوجيهي للتهيئة القطرية الموريتاني الصادر 2010/01/07

1-1-1-3- أدوات التهيئة القطرية ذات المقاييس المتوسطة (الجهوية أو الاقليمية)

المخطط الجهوي للتهيئة المجالية (SRAT) والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر

المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل الموريتاني

1-1-1 -4- أدوات التهيئة المحلية:

المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية (PDAU) والمخطط الوطني الاستخدام الأراضي (POS) جميع هذه المخططات لم ينتج منها شيء إلى اليوم.

1-2- المؤسسات والهيئات المعنية بالتهيئة القطرية في موريتانيا

لقد أصبحت سياسة وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر إليها كأحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية باعتبارها من الرهانات الكبرى التي اتخذتها الدولة على عاتقها. ولتطبيق وتجسيد هذه الرهانات لابد من توفير مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة المجالية.

1-2-1- الوزارة المختصة بالتهيئة القطرية

لقد تنقلت مهمة إدارة التهيئة القطرية في موريتانيا بين أربعة وزارات، كل واحدة منها تؤشر لمرحلة انعكست فيها اهتمامات الحكومات لمعالجة مشكلة مجالية ما، حيث ظهرت إدارة التهيئة القطرية سنة 1982م في وزارة التخطيط وبموجب المرسوم رقم (82/98)، رافقت إنشاء تلك الوزارة. حيث ظهرت التهيئة القطرية ضمنها وأوكلت اليها مهمة صياغة السياسة العامة الإقليمية، وتصنيف المجال الموريتاني بطريقة متجانسة. وفي سنة 1986 أصبحت تابعة لوزارة الداخلية وفي سنة 2007 أنشئت وزارة جديدة تحت اسم وزارة اللامركزية والتهيئة القطرية لمدة سنة واحدة كانت التوجهات المجالية للتنمية بارزة فيها وبدعم دولي، بعدها كان انقلاب 2008م والذي أعاد تشكيل الوزارات وأصبحت إدارة تابعة لوزارة العمران والإسكان والتهيئة القطرية وهي تابعة لهذه الوزارة في الوقت الحالي حيث تركزت الجهود التنموية المجالية في هذه المرحلة في معالجة مشكلة الاحياء القصديرية ومشكلة السكن أساسا في المدن الكبرى (انواكشوط).

ويمكن أن نلخص أهم انجازات هذه الإدارة في النقاط التالية:

- إنشاء المخطط الوطني للتهيئة القطرية SNAT سنة 1987 بالتعاون مع مكتب دراسات بلجيكي وبتمويل من صندوق النقد الدولي؛
- انجاز منوجرافيا شاملة لجميع الأقاليم الولائية تمثلت في حصر شامل للموارد الطبيعية والبشرية سنة 1996م في جميع الولايات 2018 أخيرا؛
- تغطية خرائطية لجميع البلديات البالغ عددها 216 بلدية بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتعاون مكاتب دراسات وطنية دولية... سنة 2000م؛
- انجاز القانون التوجيهي التهيئة القطرية سنة 2010؛
- الإشراف على مشروع تجميع القرى في إطار مكافحة القرى الفوضوية سنة 2010 نموذج تجمع (ترمس، البرات)؛
- مشروع ضبط تسميات الأماكن وربطها بالمجال الموريتاني Toponymies سنة 2012 هذا المشروع لا يزال العمل جاريا فيه حتى الآن. وهو جاء كمحاولة لمكافحة فوضى التسميات التي ظهرت منذ ثمانينيات القرن 20م، سواء تعلق الأمر بأحياء المدن كنواكشوط أو القرى وهذه التسميات في معظم الأحيان خارج عن السياق الحضاري الموريتاني، وتتأثر أكثر بالعولمة ولذا جاء هذا المشروع لضبط تسميات الأماكن والأعلام وربطها بالمجال الثقافي الموريتاني.

1-3-2- المرصد الوطني للتهيئة القطرية ONAT

يعتبر المرصد الوطني للاستصلاح الترابي أحد الهياكل الجديدة في التهيئة القطرية، وقد أنشئ بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء في سنة 2012، بعدما نص عليه وحث على ضرورة إنشائه في القانون التوجيهي للتهيئة القطرية الصادر 07-01-2010 ويتولى المرصد الوطني لتهيئة المجال المهام التالية: يصادق على جميع الوثائق المتعلقة باستراتيجية تهيئة المجال وخصوصا المخططات الوطنية والجهوية لتهيئة المجال وكذا المخططات الوطنية للبنى التحتية والخدمات ومخططات استعمال وتوزيع الأراضي ويصادق على الآليات ذات البعد العملي لتهيئة المجال المنصوص عليها في المادة (9) من هذا القانون ويستشار حول مخططات الإصلاح وإعادة تنظيم مرافق الدولة، ويمكن أن يتعهد من تلقاء نفسه بأية مسألة متعلقة بتهيئة المجال والتنمية المستدامة للمناطق ويبلغ بصفة دورية بالقرارات المتخذة بصدد الموارد المنفقة ضمن خطط الصندوق الوطني لتهيئة المجال.

ثالثا: الآفاق المستقبلية للاستصلاح الترابي القوانين الهيئات الأدوات

كما مر بنا سابقا من خلال التعاريف الواردة سابقا يمكن الخروج بالانطباع التالي وهو أن التهيئة القطرية

مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التي تنفذ في فترة زمنية معينة في مستوى واحد أو عدة مستويات مكانية، وبجهد جماعي تستخدم فيها أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلالا أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة بشكل يؤدي إلى إحداث تغير مطلوب ومرغوب فيه يمكن من تحقيق تنمية مستدامة وعدالة مجاليه وعمران متطور وأنشطة لاتقة مقتصدة للطاقة في محيط سليم بالتالي يكون من مهامها.

- العمل على توجيه الأنشطة القطاعية للحد من الفروق الاقليمية وتحقيق التوازن الاقليمي، ولا تزال هذه المهمة معطلة نظرا لعدم اتضاحها لدى الإدارة نفسها والقطاعات المختلفة خصوصا وزارة الاقتصاد والتنمية، حيث يوجد تداخل كبير في مهامهما لا يفصلها إلا خيط رفيع يصعب على غير أهل الاختصاص فهمه ولذا نرى ضرورة توضيح هذه النقطة بالذات.

- من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في توزيع فرص التنمية لا بد من ضبط وتوجيه الأنشطة القطاعية وتوزيعها بشكل متناسق على الحيز المكاني للدولة، وهذا التوجيه والتنسيق هو الذي يعطي للتهيئة القطرية دورها الطبيعي كمكمل للتخطيط الاقتصادي، وهو دور لا غنى عنه لأي دولة تريد توزيعا متناسقا وعادلا للاستثمارات والتجهيزات ومن ثم السكان على امتداد مجالها الجغرافي، فالمخططات الاقتصادية عادة ما تجيب على تساؤلات مثل: على أي القطاعات الاقتصادية نركز؟ وبأي المشروعات نبدأ؟ في حين تجيب مخططات التهيئة القطرية على التساؤلات التي كثيرا ما يغفلها المخططون الاقتصاديون وهي: ما هي أفضل الأماكن لتوطين هذه المشروعات (من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية وليس من وجهة النظر المالية)؟ وما هي الأقاليم الأفضل لهذا التخصص؟ وتركز الخطط الاقتصادية على تحقيق التوازنات العامة في مجال ميزان المدفوعات، والتشغيل، والعوائد والإرادات والنفقات... الخ. في حين تهتم سياسات التهيئة القطرية بالتوازن على المستوى المكاني وتقليل الفروق التنموية بين الأقاليم وداخل كل إقليم على حدة.

ومما سبق يتضح ضرورة التنسيق الوثيق والتشاور المستمر بين الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي وخاصة إدارة التخطيط الاقتصادي بوزارة الاقتصاد والتنمية وإدارة التهيئة القطرية، حيث تقوم إدارة التخطيط الاقتصادي بتزويد إدارة التهيئة القطرية بصورة مستمرة بالمعلومات اللازمة حول حالات التقدم في البرامج القطاعية، في حين تقوم إدارة التهيئة القطرية بتزويد الإدارات المسؤولة عن البرمجة والتخطيط بصورة دورية بالمقترحات التي يقدمها التصميم المكاني للتجهيزات الاقتصادية حول المكان. ولأجل تحقيق هذا الهدف ينبغي تطوير أداء

1-1-الإطار القانوني الإعداد التراب:

وهو عبارة عن نسق متكامل من القوانين التي تتطلبها هياكل إعداد التراب وتحديد اختصاصات الفاعلين، وتقديم آليات للتنسيق والتمويل والتنفيذ والمتابعة، بغية تأمين تنفيذ السياسة الوطنية الإعداد التراب وتحقيق

التنمية الترابية تعزيز القانون التوجيهي المتعلق بالتهيئة القطرية في موريتانيا الصادر في سنة 2010 بجملة من المراسيم التطبيقية والتي نذكر من أهمها:

1-1- 2- مرسوم متعلق بتصنيف معايير إنشاء المؤسسات ذات الطابع الخدمي وتوزيع البنى التحتية ذات الطابع الاجتماعي-الثقافي (المدارس، النقاط الصحية، المياه، الكهرباء).

وقد انجز هذا المشروع سنة 2000 لكن بصورة استعجالية وافتقر إلى الدقة بالتالي ينبغي مراجعته وتوسيعه ليضمن توفير كافة المستلزمات الضرورة لتوزيع البنية التحتية والخدمات على المستوطنات البشرية:

ويكون هذا المرسوم المتعلق بتطبيق المادتين 2 و3 من القانون المتعلق بالتهيئة القطرية الواردة أعلاه

- يبدأ بتصنيف المستوطنات البشرية في موريتانيا من المخيم إلى المدينة ثم وضع معايير لتوزيع خدمات التعليم والصحة والمياه حسب حجم المستوطنة بمعايير محددة وثابة؛

- ضرورة اعتماد التميز الايجابي اتجاه المناطق الأكثر تهميشا بغية تأهيلها وتلك التي تحتوي فئات اجتماعية أكثر فقرا؛

- ضرورة إعادة النظر في توزيع المؤسسات المتوفرة والتجهيزات وضرورة تكيفها مع العدالة المجالية والاجتماعية.

1-2-هياكل التهيئة القطرية أو الجهوية والمحلية:

يفرض الطابع الأفقي لإعداد التراب إقامة هياكل لتنسيق الاحتياجات والتداخلات والبرامج، على المستوى الوطني الجهوي، ضمانا للرفع من نجاعة الاستثمارات وتجنبا للاختلالات التي قد تترتب عن تضارب الرؤى والتوجهات بين مختلف القطاعات الحكومية والجماعية.

1- 2-2- المرصد الوطني لاستصلاح الترابي والذي ورد سابقا

لم تجتمع هذه الهيئة إلا مرة واحدة حتى الآن في 2015 وهي بالتالي لم تستطع القيام بدورها، ونعتقد أن المرصد الوطني للتهيئة المجالية لكي يقوم بمهامه ينبغي أن يدعم بهيئتين جديدتين هما اللجنة الوطنية الدائمة لتهيئة المجال وتكون منبثقة عن المرصد الوطني واللجنة الولائية لتهيئة المجال.

1-2-1- مكونات ومهام اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التراب المقترح

تشكل هيئة منبثقة عن المرصد الوطني لإعداد التراب الذي يخولها صلاحيات اتخاذ القرار بشأن تطبيق التوجهات الوطنية في ميدان إعداد التراب.

المهام التي ينبغي إسنادها إلى هذه الهيئة: متابعة تنفيذ مقررات المرصد الوطني لإعداد التراب بخصوص السياسة الوطنية في هذا المجال:

- إنعاش الدراسات وتنظيم حوارات وتشاور موسع بين الفاعلين، السهر على تنفيذ العقود والبرامج، وإنشاء وتقويم الوثائق الوطنية الجهوية والقطاعية لتهيئة المجال قبل عرضها على المرصد؛

- والربط بين المخططات الاقتصادية ولاجتماعية وسياسة التهيئة القطرية والذي من خلاله تنسق اختيارات وبرامج مختلف القطاعات وملاءمتها مع توجهات وأهداف السياسة الوطنية لإعداد التراب؛

- وينبغي أن تستعين اللجنة بغية القيام بمهامها بإدارة التهيئة القطرية التي توكل إليها مهمة انجاز الاستشارات الفنية والدراسية بوصفها إدارة مختصة بمجال التهيئة القطرية.

1-2-2- اللجنة الولائية لتهيئة المجال:

ينبغي أن تتشكل من الوالي وممثلي قطاعات الولاية ورؤساء الجهات والبلديات في الولاية والمصالح القطاعية في الولاية وأن تدعم ببعض الأطر المتخصصة في مجال التهيئة والتنمية وجمعيات المجتمع المدني.

تكون الهيئة تحت رئاسة الوالي وينبغي أن يسند إليها المهام التالية:

- بلورة مخطط لإعداد التراب في الولاية مثل المخطط الجهوي ومخطط التجهيز والتعمير ومخطط شغل الأراضي؛
- إعداد المخطط الجهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تأمين تنسيق البرامج التنموية والخدمية على مستوى الولاية وضمان مسايرتها ومسئولية متابعة المخطط للتنمية بالولاية، وانجاز العقود والبرامج وإنعاش برامج التنمية المحلية وبرامج المحافظة على البيئة. وينبغي أن تعتمد اللجنة على ممثلية الوزارة المكلفة بالتهيئة التي تشكل جهازا للخبرة والاستشارة وبالتالي تظهر ضرورة خلق ملحقات جهوية لمديرية التهيئة القطرية. وأن تكون مطالبة بإنجاز الدراسات اللازمة لتفعيل سياسة التهيئة القطرية على مستوى الولاية مباشرة أو بواسطة جهة مؤهلة.

1-2-3- المجموعات المحلية (الجهات، البلديات):

هما الحاضنة الأساسية للتنمية وبالتالي ينبغي الرفع من مستوى تكوين المنتخبين وإن تزود كل بلدية بمخطط شغل الأراضي POS يمكن يدعم المخطط التنموي البلدي.

1-2-4- تعزيز دور إدارة الاستصلاح الترابي:

انطلاقا من الطابع الأفقي لإعداد التراب، ولتعقد المشاكل التي يطرحها تنفيذ السياسات المنتهجة في هذا الميدان، خاصة تعدد الفاعلين المعنيين بالاختيارات المتعددة، يتعين تنظيم إدارة التهيئة القطرية بالشكل الذي يخولها الإقامة بمهامها بواسطة الوسائل التالية:

- تمكينها من الوسائل المالية الضرورية لمواجهة متطلبات مهامها ذات الطبيعة الأفقية والتي تقتضي التواجد في كل جهات البلاد؛
- مدها بالعدد الكافي من الأطر ذات التكوين العالي والمتخصص الذي تستلزمه خصوصية مهام إعداد التراب؛
- إنشاء فروع في كل الولايات تبعة لها تتولى المهام في تلك الولاية.

1-3- أدوات التهيئة التي ينبغي إيجادها أو تحيينها:

1-3-1- المخطط الوطني لإعداد التراب (SNAT)

تحديث أول محاولة لمخطط وطني للتهيئة المجالية(القطري) أنشئ في موريتانيا سنة 1989[12] حيث يجري الآن الاستعداد لإنجاز ثاني مخطط وطني. في هذا الصدد نقترح أن يقام المخطط الوطني الثاني على قاعدة صلبة تبدأ من مرحلة التشخيص شامل تراعي طبيعة التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية في والمتغيرات الدولية وطبيعة التحديات التي تواجهه في جميع الميادين الطبيعية والبشرية والاقتصادية يمكن من خلالها رسم استراتيجيات تحدد التوجهات المجالية التنموية واستشراف مسار هذا التطور خلال فترة زمنية لا تقل عن 10 سنوات.

1-3-1-2- المخططات القطاعية للتهيئة المجالية:

يتعين أن تنجز مختلف القطاعات الوزارية مخططات خاصة منها: تستمد من المخطط الوطني للتهيئة المجالية بعد إنجازه.

1-3-2-2-الوثائق ذات المرجعية الولائية (المخطط الجهوي للتهيئة المجالية):

ينبغي انجاز المخططات الجهوية للتهيئة SRAT. والذي يحدد الصورة المستقبلية للجهة خلال فترة زمنية محددة المراد منها تحقيق التوازن داخل الجهة من حيث توزيع الأنشطة والخدمات والبنى التحتية هذا مع ضرورة التنسيق بين جميع الأعمال والقرارات الخاصة بهيكلة المجال.

خلاصة:

من العرض السابق يظهر أن المجال الموريتاني قد عرف تحولات عميقة ومتسارعة، ديمغرافية حيث تضاعف عدد سكان موريتانيا ثلاث مرات خلال فترة لا تتجاوز 35 سنة، وتحولات جغرافية تمثلت في تحول معظم السكان من بدو رحل إلى مستقرين في الوسطين الريفي والحضري، اجتماعية واقتصادية وبيئية، لا سيما خلال العقود الأربعة الأخيرة، تجسدت في تعاظم الاختلالات المجالية وتدهور الإطار الطبيعي والبشري والتي تكون أكثر في الأقاليم ذات الطابع الريفي، ويظهر بالتالي ضرورة اعتماد سياسية تهيئة المجال بوصفها الأداة الفاعلة لمعالجة مشكلة الاختلالات في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان، وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم من خلال إنجاز الهياكل التي يتطلبها استغلال الثروات الطبيعة المتوفرة مع المحافظة على التراث التاريخي في بيئة إيكولوجية نظيفة.

وحتى نكون موضوعين وايجابيين في تحليلنا لمختلف النتائج التي توصلنا إليها نورد الاقتراحات التالية، قصد المساهمة في رسم معالم سياسة تنموية رصينة:

12- Termes de référence de l'étude relative à l'élaboration d'un nouveau schéma national d'aménagement du territoire en Mauritanie. Version provisoire, juin 2007. p.6

-إعداد دراسات دقيقة تهدف إلى تقييم الإمكانات أو الموارد المتاحة لإبراز وسائل استثمارها قصد تحقيق تنمية شاملة؛

- إنشاء المخطط الوطني لتهيئة المجال وإنشاء اللجنة الوطنية لتهيئة المجال؛

- العمل على خلق بنك للمعلومات لجعله مواكبا للتحولات الطارئة على المجال الموريتاني؛

- إنشاء المخططات الجهوية وإنشاء اللجنة الجهوية لتهيئة المجال؛

- العمل على خلق تنسيق بين للمشاريع المندمجة على المدى القصير والمتوسط والطويل في موريتانيا مع توضيح المجالات الممكن الاستثمار فيها؛

- تطبيق وثائق التعمير بالمجال الحضري والمراكز القروية؛

- إيجاد حل نهائي للمشكل العقاري الذي يشكل عائقا حقيقيا أمام الاستثمار في المجال الزراعي؛

- وضع استراتيجية عميقة لتهيئة المجال الفلاحي وتدبيره؛ خصوصا قطاع الثروة الحيوانية والزراعة المروية نظرا لمؤهلات موريتانيا الكبيرة فيهما؛

- تشجيع سياسة التعاقد بين الوزارات والجماعات المحلية قصد دعم المشاريع التنموية.

إن هذه الاقتراحات العامة والخاصة بقطاعات معينة، تتطلب تنسيقا محليا وجهويا محكما بين مختلف المؤسسات الدولية والأجهزة الوطنية المتدخلة في برمجة وانجاز مشاريع تنموية في البلد. نؤكّد من خلالها على ضرورة الترابط بين مشاريع التهيئة القطرية وبرامج التنمية الإقليمية والجهوية، باعتبار أن المقاربات التنموية الناجحة تنبني على مبادئ التكامل والتناغم الفعلي بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتؤسس في إطار رؤى مشتركة تأخذ في الاعتبار مقتضيات المرحلة وعمق التحولات الاجتماعية وتسارع التغيرات العالمية.

المصادر والمراجع

- **الكتب**

بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران الجزائر 2004.

بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة أحمد طفيل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

محمد رياض، الجغرافيا وتخطيط الأقاليم الإدارية في مصر، ندوة الجغرافيا والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

- **الرسائل**

أحمد محمد المصطفى، أثر سياسة تهيئة المجال على التحولات الريفية في الولايات الجنوبية والجنوبية

الشرقية الموريتانية: حالة ولاية الحوض الشرقي أطروحة دكتوراه جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا، والتهيئة العمرانية، باب الزوار الجزائر 2017.

أحمد محمد المصطفى، دراسة انعكاسات التهيئة الهيدرو-زراعية على البيئة في منطقة الدلتا السفلى للنهر السنغالي الصفة اليمنى موريتانية، رسالة ماجستير كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، باب الزوار الجزائر 2006.

ساسي محمد، أدوات التهيئة القطرية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة، ضمن دراسة حالة المخطط والوطني للتهيئة القطرية، رسالة ماجستير المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة الجزائر، 2006.

- **التقارير**
- تقرير المكتب الوطني للإحصاء نتائج إحصاءات 1978-1988-2000-2013
- مكتب الوطني لإحصاء بموريتانيا النتائج الأولية الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2013
- **القوانين**

القانون التوجيهي للاستصلاح الترابي الموريتاني الصادر 07-01- 2010

- **المراجع الأجنبية**

- Schéma national de l'aménagement du territoire version préliminaire avril1987ministere de l'intérieure direction de l'aménagement du territoire
- Termes de référence de l'étude relative à l'élaboration d'un nouveau schéma national d'aménagement du territoire en Mauritanie, Version provisoire, juin 2007
- Site personnel : http: //epigeo.voila.net